

اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

"عندما يُستهدف الصحفيون، تدفع المجتمعات بأسرها الثمن، وإذا لم نحمي الصحفيين، تصبح قدرتنا على البقاء على علم بما يجري حولنا وعلى اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة محدودة جداً. وعندما لا يستطيع الصحفيون القيام بعملهم في أمان، فإننا نفقد خطاً دفاعياً مهماً ضد جائحة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة التي انتشرت على الإنترنت."ⁱⁱ

يحيي العالم اليوم 2 نوفمبر، اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيينⁱⁱⁱ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارهاⁱⁱⁱ الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2013 لمواجهة ظاهرة ثقافة الإفلات من العقاب^{iv} وما اعتبرته تحديات رئيسية أمام تعزيز حماية الصحفيين.

أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الي ضرورة اعتبار الصحفيين والإعلاميين في مناطق النزاع المسلح أشخاص مدنيين ويجب احترامهم وحمايتهم بمقتضى القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات والمعاهدات الموجبة بحماية المدنيين.

خلال السنوات الأربع عشرة الماضية (2006 – 2019)، قتل ما يقارب 1200 صحفي وهم يؤدون عملهم بنقل الاخبار والمعلومات الى الناس. وفي 9 حالات من أصل 10 يبقى الفاعل بلا عقاب^v. إن الإفلات من العقاب يؤدي الى مزيد من جرائم القتل كما أنه دليل على تفاقم الصراع وعلى تداعي القانون والانظمة القضائية. وأعربت منظمة اليونسكو عن خشيتها من أن "يؤدي الإفلات من العقاب الى زعزعة مجتمعات بكاملها من جرّاء اخفاء انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان والفساد والجرائم".

وفي ليبيا، لا يزال الصحفيون والاعلاميون يعانون منذ عقود من غياب البيئة الملائمة التي تسمح لهم بالقيام بأعمالهم باستقلالية وعدم تدخل السلطات، كانت الصحافة قبل فبراير 2011 مكبلة بالقوانين التي تمنع أي نشاط حر خارج منظومة النظام الحاكم.

وبعد فبراير 2011 كفلت المادة 14 من الإعلان الدستوري المؤقت حرية التعبير وحرية الصحافة وألغت القوانين المقيدة لحرية الصحافة. وشهدت ليبيا خلال السنوات الاولى من ثورة فبراير تطوراً ملحوظاً في حرية الصحافة وحرية التعبير إلا أنه ما لبثت أن ظهرت خطوط حمراء جديدة مع تفاقم الأزمة السياسية وتدهور الحالة الأمنية.

ويتعرض الاعلاميون في ليبيا إلى العديد من الانتهاكات، وفقاً لتقرير المركز الليبي لحرية الصحافة^{vi} "سُجّل منذ 1 مايو 2019 إلى 30 أبريل 2020) 70 اعتداءً متفاوت الخطورة وصل في بعض الأحيان إلى التهديد والشروع في القتل، بالإضافة إلى جملة من الانتهاكات الخطيرة الأخرى كالإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والضرب والإيذاء والطرده التعسفي والمنع من العمل والهجمات

والتصعيد ضد وسائل الإعلام وصولاً إلى الملاحقة القانونية والقضائية". وبالرغم من انخفاض عدد حالات الانتهاكات خلال هذه الفترة، مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أنه بسبب التهديدات المباشرة وغير المباشرة، أُجبر العديد من الصحفيين إما لترك مهنة الصحافة أو مغادرة ليبيا بحثاً عن مكان آمن.

التضامن تدعو الى تطبيق ما جاء في تقرير سلامة الصحفيين الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان^{vii} والذي اشتمل على العديد من الممارسات الجيدة في مجال سلامة الصحفيين، وهي خلاصة استعراض شامل لممارسات الدول في هذا المجال، أجرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. إن تطبيق هذه الممارسات سيساعد في تهيئة بيئة آمنة تسمح للصحفيين ممارسة مهنتهم. ويُعد الالتزام السياسي الواضح والفعلي بمثابة الركيزة الأساسية لنظام حماية الصحفيين، والذي سوف يثمر عن اصدار حزمة من القوانين والتدابير التشريعية تحمي حرية التعبير وتضمن المساءلة عند الاعتداء على الصحفيين وتضع حد للإفلات من العقاب، إضافة إلى تدريب و اذكاء الوعي لدى موظفي إنفاذ القانون والمواطنين عامة.

كما تدعم التضامن توصيات الأمم المتحدة بدور الإعلام الحر في اجتثاث جذور العنصرية وكره الأجانب، وتحت الصحفيين بالالتزام بالقيم العليا لمهنتهم والعمل على مناهضة خطاب الكراهية.

وتطالب التضامن حكومة الوفاق الوطني بالتوقف عن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، كما تطالب بإخلاء سبيل السيد محمد بعيو، المعتقل تعسفياً، أو إحالته الى مكتب النائب العام مع ضمان كافة حقوقه الأساسية.

منظمة التضامن لحقوق الانسان طرابلس – ليبيا

الانتهاكات ضد الصحفيين والإعلاميين من الفترة 1 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020:

- مصراته، 18 نوفمبر 2019: تعرض المدون والناشط جوهر الجازوي للضرب المبرح والاعتقال التعسفي وحرق هاتفه المحمول من قبل مسلحين بمدينة مصراته على خلفية تصويره لقصف طيران أجنبي يتبع مليشيات حفتر لمخازن بالمدينة أوضح الفيديو حالة الهلع الكبيرة بين المدنيين ما أثار استياء العناصر المسلحة بالمدينة، واتهموه بالاستهزاء وتوضيح الأماكن للعدو،
- طرابلس، 14 ديسمبر 2019: تعرض الصحفي والباحث الحقوقي رضا فحيل اليوم للاعتقال التعسفي في مطار معيتيقة عند وصوله قادماً من تونس. أقرت المخابرات العامة الليبية باعتقاله، وأنه رهن التحقيق في سجن الجديدة دون الإفصاح عن التهم الموجهة إليه، وأفرج عنه من محبسه بعد 12 يوماً بناء على أوامر من النيابة العامة في طرابلس،
- طرابلس 18 ديسمبر 2019: تعرضت الإعلامية آسية الجعفري للتوقيف والاعتقال التعسفي من قبل جهاز المخابرات العامة، في طرابلس، بدون أي تهمة لأكثر من 12 ساعة، ثم أفرج عنها،

- طرابلس، 14 يناير 2020: تعرض الصحفي محمد بوراس للإخفاء قسراً من قبل مجموعة مسلحة اقتادته من امام مقر عمله بقناة ليبيا الوطنية الى جهة غير معلومة، وتم الافراج عنه يوم الأحد الموافق 19 يناير، بعد 5 أيام من الاخفاء القسري. وفقاً لمصادر أخرى، الصحفي محمد بو راس اختطفته قوة الردع الخاصة التابعة لحكومة الوفاق الوطني،
- سرت، 16 يناير 2020: تعرض مقر مبني هيئة الثقافة والإعلام في سرت للحرق بالكامل والتخريب المتعمد من قبل مليشيات متحالفة مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر. المبنى مكون من ثلاثة طوابق، يحتوي على إذاعتين مسموعتين: الأولى راديو أمواج، والأخرى راديو ثقافي، بالإضافة لمكتبة كبيرة تحتوي على مئات الكتب وصالون ثقافي،
- 30 يناير 2020: تعرض بث قناة ليبيا الأحرار على قمر النايلسات إلى تشويش متعمد غير مسبوق. إدارة القناة تعتقد أنه جرى تنفيذه بتقنيات لا تملكها إلا دول، وليس هواة، و
- 15 مارس 2020: تعرض المصور حمزة تركية إلى حملة تشهير وتخوين واستخفاف وتحريض مباشر من قبل المدعو محمود المصراطي [صحفي موالى لحفتر]،
- القره بوللي، 13 أبريل 2020: تعرض مدير إذاعة القره بوللي المحلية محمد الصيد الغويل للإخفاء قسراً بعد اقتياده من قبل مجموعة مسلحة، مجهولة التبعية، بالطريق الساحلي القويعة، ولم تتوصل الجهات المعنية لمعرفة من وراء الحادثة أو السبب من وراء ذلك، ولا يزال مصيره مجهولاً. هذه المنطقة تعرضت لعدة اعتداءات من قبل مليشيات موالية لخليفة حفتر، تسمى الكاينات، كانت تسيطر على مدينة ترهونة قبل فرارها منها بتاريخ 4 يونيو 2020، و
- اجدابيا، 1 يونيو 2020: تعرض الإعلامي إبراهيم اشويقي للتهديد والاتهام بالإرهاب والتعامل مع حكومة الوفاق من قبل مليشيات سلفية بمدينة اجدابيا على خلفية عمله سابقاً كمراسل لقناة الجزيرة. وأوضح أن ذات المليشيات تعرضت له أكثر من مرة منذ 2014 بالاعتداء عليه جسدياً ولفظياً وبالاعتقال التعسفي،

الحوادث المذكورة أعلاه نقلاً عن تقرير المركز الليبي لحرية الصحافة لعام 2020/2019 بتصرف.

شهر مايو 2020، حكمت محكمة عسكرية في بنغازي بحبس المصور الصحفي الليبي إسماعيل بو زربية الزوي 15 عاماً، بتهمة "دعم الإرهاب والمجموعات الإرهابية" والتواصل مع قنوات فضائية تتهمها مليشيات حفتر بدعم الإرهاب، وذلك بعدما عثر على هاتفه على رسائل نصية وتدوينات رأي تنتقد مليشيات حفتر وما يسمى بعملية الكرامة. قامت عناصر من جهاز الأمن الداخلي في مدينة اجدابيا باختطاف الزوي منذ 20 شهراً، واحتجزته تعسفياً في سجن عسكري في مدينة بنغازي منذ ديسمبر 2018، حيث لم يسمح له بالاتصال بذويه أو مقابلة محاميه. رغم صدور الحكم في شهر مايو، إلا أن أسرته ومحاميه لم يعلموا بصدور الحكم في نهاية شهر يوليو 2020.

وفي 21 أكتوبر 2020 قامت مليشيات تابعة لحكومة الوفاق الوطني القبض على رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد عمر بعيو ونجليه عمر وأحمد بدعوى تورطه في اشغال الفتنة، وحسب ماورد من معلومات فقد تم عرضه على المدعي العام العسكري بتهمة الخيانة.

ولا يزال مصير المصور أحمد مفتاح بو سنيينة، الذي قام بتسليم نفسه بتاريخ 31 يوليو 2019 للأمن الداخلي في بنغازي بعد أن قاموا بأخذ ابن عمه رهينة وطالبوا أحمد بو سنيينة بتسليم نفسه لإخلاء سبيل ابن عمه. أحمد بو سنيينة كان يعمل مصور في قناة النبا ثم استقال منها في عام 2015.

ⁱ الأمم المتحدة: "رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين 2020".

ⁱⁱ الأمم المتحدة: "اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين"، 2 تشرين الثاني/نوفمبر.

ⁱⁱⁱ الجمعية العامة للأمم المتحدة: "163/68 - سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب"، 18 ديسمبر 2013.

^{iv} بقاء الاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين من دون عقاب إنما يُوجّه رسالة سلبية للغاية مفادها أنّ نقل "الحقيقة المربكة" أو "الآراء غير المرغوب فيها" من شأنه أن يضع الأشخاص العاديين في ورطة. وإضافة إلى ذلك، يفقد المجتمع الثقة بنظامه القضائي الذي يتعين أن يحمي الجميع من الاعتداءات التي تطال حقوقهم. ومرتكبو الجرائم ضد الصحفيين يتشجعون بالتالي عندما يدركون أنّهم قادرون على مهاجمة أهدافهم من دون أن يضطروا إلى المثول أمام العدالة أبداً.

^v الأمم المتحدة: "اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين".

^{vi} المركز الليبي لحرية الإعلام: "الإعلام الليبي رهينة الاحتدام العسكري"، التقرير السنوي (2020/2019).

^{vii} مجلس حقوق الإنسان: "سلامة الصحفيين، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، 1 يوليو 2013.